

الفكر الاعتزالي في الغرب الإسلامي

وسؤال الحضور والغياب؛

في الاستقبال النقدي لكتاب الكشاف للزمخشري (ت. 538هـ).



عزیز أبو شرع

باحث في الفكر الاسلامي

قسم الدراسات

16 نونبر 2019

تقديم

جدير بالتنبيه إليه أنّ للمغرب قصةً طويلةً مع الاعتزال؛ تتجلى في كون هذا النوع من الفكر كان سباقاً إلى ملء فراغات كثيرة، عرفها تاريخُ الفكر الإسلامي في بلاد المغرب والأندلس، ابتداءً من القرن الثاني مع طوائف كبيرة تجد لها ذكراً في كتب التاريخ؛ خاصة تلك المؤرخة للفتح، ثم في القرن الثالث مع خليل الغفلة (ق. 3) وابن السمينة (ت. 315هـ) وما ينسب إلى ابن مسرة (ت. 319هـ) من أفكار هي من أساسيات التفكير الكلامي الاعتزالي، ثم آخرون في القرن الرابع اعتنى بذكرهم ابن حزم (ت. 456هـ)؛ خاصة منهم الفقيه الظاهري الكبير منذر ابن سعيد القاضي (ت. 355هـ)، ذو الأخبار الشهيرة في الفصاحة والبلاغة والعدل والزهد.

في المقابل، وفي ذلك القرن الرابع بالذات، كانت الأشعرية تتربّع على عرش الفكر المغربي، وكان أحد أساسيات الأشعرية، كما هو معلوم، هو إزاحة الفكر الاعتزالي حيثما وجد، والحيلولة دون تسريب ما من شأنه التشويش على عقائد العوام. هنا بالضبط تأتي أهمية الحديث عن الكشّاف؛ الكتاب الاعتزالي بامتياز. ماذا بعد ترسيم الأشعرية نهائياً في القرن الخامس؟ وماذا عسى الفكر الاعتزالي أن يفعل في الثقافة المغربية التي أغلقت الباب نهائياً في وجه هذا النوع من الفكر بالذات؟ (1)

1 - نُشر هذا المقال غير تام في مجلة التفاهم العمانية الرائدة مشكورة، وذلك لاعتبارات معتبرة تهم المجلة. وينشرها هنا بتمامه لأول مرة.

1- عن الزمخشري والكشاف:

لا يعيننا بتاتاً الوقوف عند تفاصيل حياة الزمخشري، وإنما القصد الوقوف عند نقطتين أساسيتين لهما ارتباط بالجانب الاعتزالي عند جار الله، إحداهما متعلقة بشخصه، والأخرى بكتابه.

فالزمخشري؛ هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، نسبة إلى قرية زمخشر من كور خوارزم، وبها ولد سنة (467 هـ) ونشأ على مذهب أبي حنيفة في الفروع، ثم دخل بغداد، وهناك دخل سوق الحضارة الإسلامية لذلك العصر. وقد كان الزمخشري من أشد الناس اعتداداً بمذهبه. يقول ابن خلكان: «وكان الزمخشري المذكور معتزلي الاعتقاد، متظاهراً به، حتى نُقل عنه أنه كان إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب»⁽²⁾. إن هذه العبارة المختارة، عند الزمخشري، تدل على أن مذهبه جار الله العقديّة، وصلت إلى درجة جعلها هويةً له، حتى غطت على نسبته القومية والعلمية ونوع العلاقات الاجتماعية المفترضة، إنه أبو القاسم المعتزلي.

في مقدمة الكشاف؛ يصرّح المؤلّف أنه ألّف تفسيره إيماناً بما يقتضيه الالتزام المذهبي من بعض إخوانه من المعتزلة:

« ولقد رأيت إخواننا في الدين؛ من أفضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلّما رجعوا إليّ في تفسير آية، فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحُجُب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستطبروا شوقاً إلى

(2) - ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيان الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د. ت.)، ج. 5، ص. 170.

مصنف يضم أطرافاً من ذلك، حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم (الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد. والذي حداني على الاستعفاء على علمي؛ أنهم طلبوا ما الإجابة إليه عليّ واجبة؛ لأنّ الخوض فيه كفرّض العين ما أرى عليه الزمان من رثاثة أحواله، وركاكة رجاله، وتقاصر همهم عن أدنى عدد هذا العلم، فضلاً أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان» (3).

إنّ الكتاب المسمى، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، كتاب اعتزالي بدرجة عالية، أمعن مؤلفه اختيار الألفاظ المستعملة في عنوانه (4)؛ وهي في العموم ذات دلالات على حسن الاختيار ووضوح الوجهة في الانحياز لتأويلات بعينها، وأقاويل في حد ذاتها، ليست في الواقع إلا أقاويل المعتزلة في الكلام، وتأويلاتهم المستندة على مذهبهم في أصول الدين. يُصرّح جار الله إذن، بأنّه إنما يقصد بتأليف ديوانه التفسيري؛ انتصاراً للطائفة العدلية، وتقويةً لشوكتهم في وجه الخصوم، حتى جعل ذلك من باب الفرض عليه. وبناء على فكرة الانتصار هذه، اضطر الزمخشري إلى الخروج عن مقتضى الموضوعية العلمية في كثير من تخريجاته اللغوية والبلاغية، لا لسبب إلا الانتصار للمقالة المذهبية في ذلك الموضع، الأمر الذي لم يخف على من نظر في

(3) - الزمخشري محمود بن عمر، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت 2002-1422، ج. 1، ص 43.

(4) - راجع في دلالات عنوان الكشف: الرشدي عبد الله، "المكون البياني في كتب التفسيرين مقتضى سؤال القراءة وواقع الدرس البلاغي"، ضمن بلاغة النص القرآني، بحوث الندوة العلمية التي نظّمها مركز الدراسات القرآنية بالرابطة المحمدية للعلماء بتعاون مع شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، تقديم د.أحمد عبادي، تنسيق وتحرير د. محمد المنتار، الطبعة الأولى، الرباط 2014-1435 ص. ص. 143-141.

الكتاب من المخالفين له في الاعتقاد، وأن الرجل، رغم المعرفة الراسخة بقواعد البيانين: « فإذا عارضه الاعتزال، فزع من قواعدهم إليه»⁽⁵⁾.
لقد انبرى كثير من الأعلام؛ من المنتسبين للمذاهب السنية، في بلاد المشرق، للتنديد بخطورة ما أقدم عليه مؤلف الكشاف، من التأليف في تفسير كلام الله، سيما وأن الأمر، هذه المرة، يتعلق برجل صار له من الصيت في علوم اللغة والنحو والبلاغة، ما يجعل عامة المشتغلين بالعلم يفترون به. وبطبيعة البلاد المشرقية التي عرفت تعدد الملل والنحل؛ فإن الرد لا بد وأن يكون من طريق معرفي صرف، فظهرت الحواشي والتعليقات على تفسير الزمخشري، إفادة منه وتعليقاً عليه، ومطارحة⁽⁶⁾.

وتعد حاشية الطيبي المسماة فتوح الغيب⁽⁷⁾. من أشهر هذه الحواشي وأهمها. ويبدو من تاريخ وفاة المؤلف (ت. 743هـ) أن المسافة بعيدة عن زمن الزمخشري، وإن كان ابن المنير الإسكندري (ت. 683هـ) أسبق منه بكتابه الانتصاف من الكشاف. وواضح أن التحشية على الكشاف جاءت متأخرة في

(5) - السبكي، أحمد بن علي (بهاء الدين)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى، صيدا بيروت 2003-1423، ج. 1، ص. 250. وانظر تفصيل طرائق الزمخشري في استعمال القواعد البيانية وإهمالها بحسب مقتضى العقيدة في: الرشدي عبد الله، المكون البياني في كتب التفسير بين مقتضى سؤال القراءة وواقع الدرس البلاغي، 159-167.

(6) - في تعداد تلك الحواشي، يُنظر: خليفة حاجي، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت.)، ج. 2، ص. 1477-1484.

(7) - طبعت أخيراً، أنظر: الطيبي، الحسين بن عبد الله (شرف الدين)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تحقيق إياد أحمد الفوج وجميل بني عطا، وإشراف محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، دبي 2013-1434.

المشرق، وأن الجدل حول المشروعية كان في المغرب فور وصول الكتاب، ثم بدأ التأليف حوله.

2- أصداء الزمخشري وإشعاعه في المغرب والأندلس في القرن السادس:

أورد المقرئ في أزهار الرياض حكاية استجازة أبي طاهر السلفي (ت. 576 هـ) لجار الله الزمخشري، فأجابه صاحب الكشاف إلى ذلك (8).

لقد كان السلفي أحد كبار محدثي المشرق، في القرن السادس الهجري، الذين تربطهم بالغرب الإسلامي صلة وثيقة؛ فهو الذي أجاز جميع طلبة العلم بقرطبة بمروياته، دونما الحاجة إلى حضوره إلى قرطبة أو حضورهم إلى المشرق. وهذه الطريقة في الرواية معروفة عند أهل الصناعة من المحدثين. ومهما كان البعض منهم لا يرى أكبر قيمة لهذا النوع من الإجازات، فأهم ما يدلُّ عليه هو تأكيد روابط الاتصال. فأبو طاهر؛ الشديد الارتباط بعلماء المغرب، أضحى صاحب إجازة من جار الله الزمخشري. ولعل مثل هذا الأمر مما وسَّع دائرة الاهتمام بصاحب الكشاف؛ الإمام المعتزلي المجاهر بمذهبه، في الغرب الإسلامي الرفض لأيِّ مَساسٍ بأشعريته، التي كانت قد بلغت مرحلة الترسيم التام في ذلك الحين. أيًّا كان الأمر؛ فإنَّ إمام المغرب، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت. 544 هـ)، طلب الإجازة من الزمخشري، فلم يتيسر له ذلك منه، بسبب رفض

(8) - المقرئ، أحمد بن محمد، أزهار الرياض في اخبار عيَّاض، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، الرباط (د.ت.)، ج. 3، ص. 282-283.

الزُّمخشري لذلك، وهو أمر لم يصلنا من بقية حيثياته من شيء، بل كلُّها هنالك، أنَّ القاضي عياض لما بلغه رفض الزُّمخشري لإجازته إيَّاه، ردَّد قائلاً: «الحمد لله الذي لم يجعل لمبتدع علينا حُجَّة»⁽⁹⁾.

ثمَّ العجب من القاضي عياض؛ كيف يطلب الإجازة من رأس المعتزلة وهو يعلم من هو، ثم ينقلب إلى حمد الله على أن لم يكن الأمر قد نفذ، فتكون لمبتدع عليه حُجَّة. إنَّه أمر يعكس، في الواقع، اضطراب الموقف، في الغرب الإسلامي، من الزُّمخشري بالذات، رغم إجماعهم على الرفض التَّام للفكر الاعتزالي، وإمكان تسريبه إلى هذا القطر من العالم الإسلامي.

لقد نلَّصَّ ابن خلدون (ت. 808هـ.)؛ وهو أحد أشاعرة المغرب الكبار، جملة محاسن ومساوئ الكشَّاف، وحقيقة موقف أهل السنة منه:

«ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير، كتاب الكشَّاف للزُّمخشري من أهل خوارزم العراق، إلا أنَّ مؤلِّفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة. فصار ذلك للمحقِّقين من أهل السنة انحرافٌ عنه وتحذير للجمهور من مكانه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة. وإذا كان الناظر فيه واقفاً

(9) - المقري، أحمد بن محمد، أزهار الرِّياض في اخبار عيَّاض، ج. 3، ص. 283-288.

مع ذلك على المذاهب السنية، مُحسناً للحجاج عنها، فلا جرم إنه مأمون من غوائله، فلتُغتم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان»⁽¹⁰⁾.

نقظتان أساسيتان، في طرح ابن خلدون، أولهما: أن أساس التحفظ من تفسير الزمخشري عند المغاربة؛ هو الخوف على عقائد "الجمهور". الثانية: أن من ثبت تمكنه من الحجاج على العقائد السنية؛ والمقصود هو التضلع بعلم الكلام الأشعري خاصة، فهو خارج عن هذا التحذير.

يذكرنا هذا التبرير الخلدوني بالإشكال الذي طرحه ورود الأشعرية نفسها على الغرب الإسلامي، والجواب الذي قدّمه علماء القطر المغربي عن ذلك حينها، وعلى رأسهم ابن رشد الجد (ت. 520هـ.)؛ الذي فرق بين ما يمنع من تعميم الأشعرية على العوام لما يطرح من "تشويش"، وما يُسمح به للمعتنين بالنظر المتمرّسين به؛ لما يُعطي ذلك من القدرة على الدفاع عن عقائد أهل السنة في وجه المبتدعة⁽¹¹⁾.

3- دخول الكشاف إلى الغرب الإسلامي:

توفي الزمخشري سنة (538هـ.) وذاع صيته بمؤلفاته المتميزة؛ وعلى رأسها الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، وغير ذلك من المكتبة الزمخشريّة

(10) - ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، حققها وقدم لها، وعلق عليها عبد السلام الشّاددي، خزانة ابن خلدون للفنون والآداب، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2005، ج. 5، ص. 197.

(11) - يُنظر: ابن رشد، محمد بن أحمد، فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق الطاهر التليبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، تونس 2011، ج. 2، ص. ص. 966-972.

الزّائخة. لقد قدّمنا طلب عياض للإجازة منه؛ وهو أمر يؤكد على المعرفة بمكانة الرجل من جهة، وعلى المعرفة ببعض مؤلفاته على الأقل، من جهة أخرى.

ومهما يكن من أمر، فإننا نعدم أي إشارة إلى إمكانية دخول الكشاف إلى الأندلس في حياة الزّبخشري أو بُعيدها، رغم أنّ الرحلة للمشرق كانت متواصلة، وأنّ الوقت الكافي لوصوله لا يتطلّب إلا بضعة أشهر من تأليفه. والحق أن هذه القاعدة، لو كانت لازمةً ومطرّدةً، لا اضطررنا إلى الاعتقاد أنّ كل كتاب كُتب في المشرق، تكفي مسافة الطريق لوصوله إلى قرطبة أو إفريقية أو فاس، أو غيرها من حواضر الغرب الإسلامي.

غير أنّ الواقع يؤكد أنّ مسألة استجلاب الكتاب والمعرفة المشرقية إلى المغرب، تحكمها أمورٌ كثيرة؛ قد يكون بعد المسافة وعدم الاعتياد على الرّحيل إلى بلد ما من البلدان. وقد يكون سببٌ موضوعي قد حال بين هؤلاء الرّاحلين أو الوافدين؛ كالسياسة أو الحروب أو غيرها. والأهمُّ من هذا وذاك؛ هو السبب الذّاتي المتعلّق بطبيعة الفكر المغربي وخصوصيته وانغلاقه عن بعض أنواع الفكر، ومنها الاعتزالي.

وقد أشار القاضي أبو بكر بن العربي المعافري (ت. 543 هـ) إلى مثل هذا الصنيع: « وأكثر ما قرأت للمخالفين؛ كتاب عبد الجبار الهمداني الذي سماه بالمحيط مائة سفر، وكتاب الرماني عشر مجلدات، وفاوضت فيه علماء المخالفين

والمؤلفين، وأهل السنة والمبتدعين، فاستفدت من أهل السنة، وجادلت بالتي أحسن أهل البدعة»⁽¹²⁾.

إنَّ معرفة ابن العربي بهذه المؤلفات الاعتزالية؛ كتفسير القاضي عبد الجبار المتوفى سنة 415هـ. (أي قبل ولادة أبي بكر نفسه)؛ والذي لم يدخل المغرب ولا أدخله ابن العربي، ولا من بعده، دليلٌ على أن مسألة الإدخال هي بالدرجة الأولى مسألة مبدئية، بالإضافة إلى تعلقها بطبيعة الاختيار المعرفي للغرب الإسلامي، الذي لا يمكن أن تستقر به هذه الفئة من المؤلفات والأفكار إلا على سبيل التخفي والنخبوية في أحسن الأحوال.

إنَّ هذا الاعتبار، قد يكون كافياً لتفسير تأخر دخول الكشاف. ووجه الاختلاف بين كتاب الزمخشري هذا، وبين كتاب عبد الجبار واضحٌ بلا شك؛ إذ قبل المغاربة، أو بعضهم، تفسير جار الله باعتباره كتاب لغة وبلاغة وبيان بالدرجة الأولى، كما قبلوا في القرن الثالث، كُتب المعتزلة الأوائل في اللغة والنحو والأدب، والحال أنَّ مكانة الزمخشري أرفع وأهم في عصره، فكانت خطورة المخالفة، بقدرة فائدة الخدمة التي قد يخدم بها الزمخشري المعرفة المغربية.

في الواقع، لم نعلم دخول تفسير الزمخشري إلى المغرب بشكل رسمي مُعلنٍ، إلا فيما أورده ابن عبد الملك المراكشي (ت. 703هـ.)؛ ودونك تفصيل ذلك الدُّخول، وكيفيته:

(12) - ابن العربي، محمد بن عبد الله، ترتيب الرحلة للترغيب في الملة، استخراج وتحقيق مختصر، سعيد أعراب، ضمن: مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت 1407-1987، ص. 226.

في الذيل، في ترجمة أبي العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل الحضرمي الإشبيلي؛ المعروف برأس غنمة (ت. 643هـ):

«ورحل إلى المشرق في حدود الخمس وتسعين وخمسمائة؛ مرافقاً الشهيد أبا بكر بن أحمد الكفاني [...]. فأدياً فريضة الحج، ولقيا هنالك بقايا الشيوخ، فأخذا عن طائفة منهم، وقفلا إلى الأندلس، واستصحبنا فوائد جمّة، وغرائب كُتُب، لا عهد لأهل الأندلس بها، انتسخاها هنالك. وتوافقا على أن ينسخ أو يُقابل أحدهما غير ما ينسخه رفيقه أو يُقابلُه؛ استعجالاً لتحصيل الفائدة، حتى إذا ألقيا عصا التسيار بمقرّهما إشبيلية، انتسخ كل واحد منها من قبل صاحبه، ما فاته نسخه بتلك البلاد. فكان مما جلباه "الكشاف عن حقائق التنزيل" صنعة جار الله؛ العلامة الأوحّد أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، وكان مما تولى نسخه أبو العباس هذا، من الأصل المحبّس بمدرسة القاضي الفاضل أبي علي عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن الحسن بن أحمد البيساني، رحمه الله، بالقاهرة، وهو مسموع على مصنفه، و"مقامات الزمخشري الخمسون"»⁽¹³⁾.

فهذا النص يُحدّد بكل دقة تاريخ وصول أول نسخة من الكشاف إلى الأندلس. فباعتبار أنّ صاحب الذيل، اقتصر على الإشارة إلى أنّ رحلة الجالب للكشاف، إنّما كانت إلى الحج فقط، ولم تُعنّ بالجولة في الأقطار العلمية المترامية الأطراف في بغداد وخراسان وغيرها، فإنّنا نميل إلى القطع، بأن الرجوع؛ الذي هو نفسه زمن الدخول، كان قبل نهاية القرن، ومن ثمة نستطيع أن نُحدّد أجلاً معقولاً يَنحصر بين سنتي 595هـ. و 596هـ.

(13) - المراكشي، ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، حَقَّقَه وَعَلَّقَ عَلَيْهِ إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيفَةَ، وَبِشَارِ عَوَادٍ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، تُونِسَ 2012، ج. 1، ص. 222.

ويبدو أنَّ الرجلين الذين كانا شغوفين بجمع أعلام الكتب، ودواوين العلم، كانا قد وضعنا منهجاً خاصاً لذلك، يتجلى بالأساس في جلب ما هو مهم وعاجل، مع الوعي التام بما يطرحه عاملُ الزمن والإمكان من إكراهات؛ إذ ورد في الترجمة أنَّهما كانا يُسارعان إلى نسخ ما تقع إليه أعينهم من الكتب التي لم تُداول في بلدهم. وحرصاً منهم على عدم ذهاب الجهد، فإنَّ ما نسخه أحدهما لا ينسخه الآخر، إلى حين العودة، حيث يستنسخ كل واحد منهما من الآخر ما لم ينسخه. غاية هذه الرحلة، فيما يبدو، إلى جانب الواجب الديني؛ الذي هو الحج، هو إمداد المكتبة الأندلسية المغربية بما تحتاجه من جديد التأليف المشرقية، أو القديم منها الذي لم يصل بعد، أو وصل في نسخة لا ترقى إلى الجودة المطلوبة. يتعلق الأمر إذن بوجه واضح من أوجه الفعل المشرقي في الثقافة المغربية في أوضح صورته؛ حيث ينطلق هذا الفعل من الداخل المغربي المتشعب بالفراغ الباحث عن الامتلاء في كل لحظة، من أجل استئناف ذاته وتكوين هويته، وتحقيق كينونته؛ تلك الكينونة التي لم تكن يوماً لتكف عن الانفعال بكل ما يُحقّق الاستجابة إليه من جديد المعرفة المشرقية.

أياً كان الأمر؛ فإنَّ تفسير الكشّاف، كان في لائحة الكتب الواردة على خزانة الغرب الإسلامي في هذه الرحلة المؤرخة في سنة 595هـ؛ وهي نسخة في غاية الجودة بكونها بيد عالمة؛ هي يد أبي العباس ابن رأس غنمة، أولاً، ثمَّ بكونها من أصل محبّس على مدرسة مشهورة، مسموع على مؤلفه؛ أي أنَّ النُّسخة قرئت على جار الله الزُّمخشري. وليس أرفع من نسخة قرئت على مؤلفها، فربما كانت في مقام التي كتبها المؤلف بيده أو أرفع؛ لأنَّ اهتمام المؤلف وهو يسمع، قد يكون أهمَّ منه وهو يكتب، كما هو بين لمن تأمله.

إلى ذلك، فإنَّ أبا العباس؛ الناسخ لهذه النسخة: « كان نبيل الخط، نقيِّ الوراقة، حسن الطريقة، كُتِبَ بخطِّه الكثيرُ من دواوين العلم عموماً، ومن هذه المُسمَّاة خصوصاً، باقتراح رؤساء عصره من الأمراء والقضاة، واغتنامه ما يكون بخطِّه عندهم، وإجزالهم له المثوبة عليه، وكذلك كانوا يرغبون في مقابلته الكُتُب، ومعاونة تصحيحها، ثقةً منهم بإتقانه وجودة ضبطه»⁽¹⁴⁾.

حاصل ما تُفيدنا قصة دخول الكشَّاف، عن طريق هاذين الراحلين إلى الحج، عبر القاهرة، على رأس المائة السادسة، التنبيه إلى جانب آخر من جوانب تسرب الفكر الاعتزالي إلى قطر لم يكن فيه هذا المذهب رائجاً، إلا في القليل النادر، أو عند الخاصة من الأكبر، وهو يؤكد، على كلِّ حال، على انفتاح من نوع ما على التآليف الاعتزالية؛ وهي تجربة أخرى تالية لتلك التي عرفها القطر الأندلسي، من قبل، عبر الانفتاح على كتب اللغة والبلاغة والأدب ذات المرجعيات الاعتزالية؛ ككتب المبرد (ت. 286 هـ) والجاحظ (ت. 255 هـ) وثعلب (ت. 291 هـ) وغير هؤلاء.

وإذ نحن في هذه الفترة بالذات؛ فلا بد من الإشارة إلى تلك المقالة التي صرَّح بها أبو الوليد ابن رشد الفيلسوف (ت. 595 هـ)، حين قال عن المعتزلة: « لم يصلنا من كتبهم في هذه الجزيرة شيءٌ »⁽¹⁵⁾. فهذا الرأي من ابن رشد، وإن كان لا يخلو من الحاجة إلى تأمل، غير أنه يتضمن نصيباً من التوصيف العام، فكأنَّ ابن رشد يقصد المصادر الاعتزالية في الكلام التي تصلح للاستعمال

(14) - المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلَّة، ج. 1، ص. 223.

(15) - ابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للجابري، مكتب دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت 2007، ص. 118.

في نقد المذهب الاعتزالي⁽¹⁶⁾، الأمر الذي لم يعدمه في حين نقده للأشاعرة، إذ كانت كتب الباقلاني (ت. 402 هـ) والجويني (ت. 478 هـ) والغزالي (ت. 505 هـ) كلها بين يديه وغيره، الأمر الذي بدا جلياً في نقد ابن رشد للمتكلمين في الكشف، فإنَّ أبا الوليد؛ وإنَّ أورد على المعتزلة كثيراً من النُّقود؛ فإنَّ ذلك كَلَّه في ظل غياب أي إحالة إلى نص اعتزالي واحد، وإنما عن طريق الواسطة، التي هي حكاية أقوالهم في كتب الأشعرية فيما يبدو.

إنَّ تاريخ دخول الكشاف إلى الغرب، الذي يصادف زمن وفاة ابن رشد (ت. 595 هـ)، لا يؤرخ لبداية تسرُّب الاعتزال، ومبادئه الكلامية إلى المغرب والأندلس، بقدر ما يعني استثناءً لهذا التسريب، بشكل أقوى. إنَّه يتعلق بكتاب يتضمن مادة كلامية اعتزالية كاملة، تتضمن المادة والمنهج، والدعوة إلى هذا المذهب الكلامي. ونعتقد أن ابن رشد، لو رأى الكشاف وطالعه، لما ذهب إلى ما ذهب إليه من التَّشكي من انعدام النص الاعتزالي الأصلي لديه؛ لإنجاز قول نقدي عن هذا المذهب، يوازي، من حيث الأهمية والجديّة، النقدَ الرشدي لبنية الكلام الأشعري.

4- الموقف من الكشاف في الغرب الإسلامي في حينه:

كان من البديهي معارضة المغاربة لدخول كتاب في معنى الكشاف، فؤلفه ليس واحداً من آحاد المذاهب المخالفة، وإنما أحد أساطين الفكر الاعتزالي المناهجين عنه، المسخِّرين في سبيله كلَّ فنون المعرفة المتاحة؛ إنَّه جار الله محمود بن

(16) - يرى الجابري، أن مقصود ابن رشد أنه: لم تصله كتب المعتزلة ولكن وصلته آراؤهم، في كتب الفرق. ومن خلال خصومهم الأشاعرة، الذين ردُّوا عليهم. ولكن شرح طريقتهم في الاستدلال، يحتاج إلى توافر نصوصهم، ولم تكن متوفرة. يُنظر، ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة، ص. 118 (هامش).

عمر الزمخشري، الذي استفتح كتابه هذا، ببيان اعتزالي تقشعر له جلود المخالفين في قوله، كما في بعض نسخ الكشاف: "الحمد لله الذي خلق القرآن"، الدالة على رسوخ قدمه في مذهب القوم، وانصياعه لخطابهم المعاند لقول أهل السنة، المذكر لهم بالمحنة. نقرأ عند ابن خلكان (ت. 681هـ): « وأول ما صنّف كتاب "الكشاف" كتب استفتاح الخطبة "الحمد لله الذي خلق القرآن" فيقال إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة، هجره الناس، ولا يرغب أحدٌ فيه، فغيره بقوله "الحمد لله الذي جعل القرآن"، وجعل عندهم بمعنى خلق، والبحث في ذلك يطول، ورأيت في كثير من النسخ "الحمد لله الذي أنزل القرآن" وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف»⁽¹⁷⁾.

وهذه العبارة وحدها، كانت كافيةً لتفجير أهل السنة عنه، فكيف بالناحية الغربية من العالم الإسلامي؛ حيث ذلك المجتمع الصغير المجتمع على بيانات فقهية وعقدية رسمية، صارت بالنسبة إليهم الدين الذي يدينون به، والدولة التي يدينون لها. ففي هذا الصقع كان أهل العلم قد حسموا أمرَ أشعريّتهم مع نهاية عهد المرابطين، بعد حسم الانتماء الفقهي المالكي عند بداية الأمويين في الأندلس، وبداية الدولة الإدريسية بالمغرب.

أول من تصدّى لدخول هذا الكتاب، فيما نقل صاحبُ الذيل؛ هو أبو الحسين محمد بن محمد بن زرقون (ت. 622 هـ) الذي قال عنه إنه « كان يعني على أبي العباس هذا جليله "الكشاف" لما تضمّنه من المذهب الاعتزالي. ويقول

(17) - ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج. 5، ص. 170.

كانت الأندلس منزّهة عن هذا وأشباهه، ولم يزل أهلها على مرور الأيام أغنياء عن النظر في مثله، وإنّ في تصانيف أهل السنة في التفسير غنيّة عنه»⁽¹⁸⁾.
تجدر الإشارة إلى أنّ ابن زرقون المشار إليه، لم يكن من آحاد الفقهاء، الذين يمكن أن نمرّ على موقفهم على أنه مجرد رأي لفقهاء من فقهاء العصر، بل إنه من أسرة عالمة كبيرة، شديدة الصلة بمذهب مالك. قال عنه الرعيني: «كان من مفاخر إشبيلية، هو وأبوه وجدّه»⁽¹⁹⁾. كما وصفه بأنّه «شيخ جليل الأصالة، أصيل الجلالة»⁽²⁰⁾. ثمّ لقد كان ابن زرقون هذا من كبار الفقهاء المالكية الذين قاوموا محاربة الموحدين للمذهب المالكي، ومصادرة مؤلّفات الفروع وإحراقها، حتى سجّن في سبيل ذلك وهُدّد؛ وهي الفتنة التي اشتهر فيها، إلى جانب اسمه؛ الحافظ أبو بكر ابن الجرد (ت. 586هـ.)، كما وصفه صاحب التكملة بأنّه كان متعصّباً للمذهب⁽²¹⁾.

كل الذي نعرفه عن حياة هذا الفقيه العلميّة والشخصيّة، تجعلنا نفهم سبب رفضه دخول الكشّاف؛ الراجعة بالأساس إلى تهديد الوحدة المذهبية المغربية، كما يراها وغيره من الفقهاء في مذهب مالك وعقيدة الأشعري، وهما أمران تم تهديدهما، بالفعل، مع وصول الموحدين إلى الحكم في المغرب، ولسنا في حاجة إلى بيان تهافت القول الجاعل من الموحدين مؤسّسين للأشعرية المغربية، بينما

(18) - المراكشي، محمد بن محمد بن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج.1، ص. ص. 223-225.

(19) - الرعيني، علي بن محمد الإشبيلي، برنامج شيوخ الرعيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، دمشق 1381-1992، ص. 37، ترجمة (11).

(20) - الرعيني برنامج شيوخ الرعيني، ص. 31، ترجمة (11).

(21) - ابن الأبار محمد بن عبد الله، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، تونس 2011، ج. 2، ص. ص. 324-325.

كان أكبر فقهاء المرابطين أشاعرة، ناهيك عن المذهب التلفيقي غير المنضبط لأبي عبد الله محمد بن تومرت (ت. 524هـ.)؛ واضع أسس الثقافة الموحدية، هنالك حيث اختلط السياسي والعقدي إلى أبعد ما يكون الخلط والاختلاط. مسوَّغان اثنان كافيان، في نظر ابن زرقون، لرفض الكشَّاف وتغييبه عن فضاء المعرفة في الغرب الإسلامي:

- الأول: تضمَّنه للمذهب الاعتزالي، المرفوض في المغرب.
- الثاني: وجود ما يُغني في تآليف أهل السنة الأندلسيين وغير الأندلسيين في التفسير؛ الذي هو نوع المعرفة المنسوب إليها الكشَّاف. وهما أمران لا شك فيهما، ولا يحتاجان إلى إثبات. غير أنَّ القول الثاني لا يستغني عن تفصيل؛ وهو أنَّ هذه "العُنية" التي تحدَّث عنها ابن زرقون، غير مسلَّمة، بدليل ما أشار إليه ابن خلدون، كما تقدَّم، من تميُّز صاحب الكشَّاف، عن كل من سبقه ومن لحقه، في عنايته بالجانب اللغوي البلاغي، وإظهار الإعجاز، ولو مع إظهار مذهب المؤلف⁽²²⁾. فضمن هذا التميُّز بالذات، يظهر تفوق الزمخشري على ابن عطية الأندلسي (ت. 541هـ.)؛ صاحب التفسير الرَّائد في البلد التي جلب إليها الكتاب الاعتزالي؛ والذي سيجعل منه المغاربة، بعد دخوله تحديداً، مادةً جديدة للبحث، في إطار التآليف التي اهتمت بالجمع بين التفسيرين، أو المفاضلة بينهما. بل إنَّ تفوق الكشَّاف قد شمل أيضاً أشهر تفسير سني، هو

(22) - يراجع: الرشدي عبد الله، "المكون البياني في كتب التفسير بين مقتضى سؤال القراءة وواقع الدرس البلاغي"، ص. 146 وما بعدها.

تفسر محمد ابن جرير الطبري (ت. 310هـ.)، الذي وصل الأندلس في وقت مبكر⁽²³⁾.

من المؤلفات للنظر، الموقف الذي تبناه ابن عبد الملك المراكشي، الذي أورد قصة إدخال الكشاف، حيث لم يكن لينحاز إلى أحد الطرفين، وعبر عن ذلك بقوله: « ولكل ذي عقل اختياره، والله ينفع أبا الحسين وأبا العباس بمقصدتهما، فكلاهما نصح، أعظم الله أجره. وفي الكتاب المذكور جملة كبيرة جليّة وخفيّة، مما أشار إليه أبو الحسين، رحمه الله، ولكنه على ذلك مترع فوائد، ومشحون غرائب علمية، لا توجد مجموعة في كتاب غيره البتة، سوى ما اختص به من كثير ما احتوى عليه من التنبيه على حسن نظم القرآن العظيم، والإرشاد إلى بديع رصفه، والكشف عن وجوه إعجازه، والله يسمح للجميع، ويتقبل عنهم أحسن ما عملوا، ويتجاوز عن سيئاتهم، إنه جواد كريم، غفور رحيم»⁽²⁴⁾.

بغض النظر عما أشار إليه ابن عبد الملك، ما تعلق منه بحاسن الكشاف أو تعلق بمعايبه، فإنّ الأهم، وهو ما ميز موقفه؛ هو إقراره بمشروعية الاختلاف في الموقف من هذا الكتاب، معللاً ذلك بأن "لكل ذي عقل اختياره"، وأنّ الأمر محض اجتهاد. ثم إن المسامحة مطلوبة في هذا الباب، سيما إذا عرض الخطأ في الاختيار أو بعض جوانبه.

فالاختيار مناط بالعقل، والتسامح أساس الحكم على مواقف أصحاب الاختيار، ذلك هو أساس موقف ابن عبد الملك. وهو موقف يعبر عن مرحلة

(23) - من أوائل من اعتنى بكتب ابن جرير وجلبها إلى الأندلس: يوسف بن محمد بن سليمان الهمداني (ت. 383هـ.)، وقد جلب التفسير وتاريخ الأمم والملوك واختلاف الفقهاء، وتهذيب الآثار، وغيرها. راجع: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت- تونس، ج. 2، ص. 256-257.

(24) - الذيل والتكملة، ج. 1، ص. 225.

متقدمة من تطوّر العقل المغربي، نحو عالم أرحب من الاختلاف، والانفتاح على نوع من الاجتهادات، ليس بمعنى التسليم أو التّبني، وإنما على سبيل المعرفة، والاكتشاف، والإفادة.

من جهة أخرى، وبغض النظر عن المبررات الدّاخلية؛ أي المتعلّقة بمضمون الكشف نفسه، وفي سياق الصراع بين المالكيّة والموحّدين، لا بد من التّنبه إلى ما حملته دولة المصامدة من جديد على المستوى الثقافي، فقد يكون له دور في تفسير دخول الكشف في عهدهم بالذات؛ فإننا علمنا انفتاح المهدي (ت. 524هـ) على مذاهب كلامية غير أشعرية في فكره العقدي، ومن بينها الاعتزال، كما هو واضح في المرشدة، وأعز ما يطلب. يُعزّد هذا القول ويؤيده، عدم علمنا بإدخال الكشّاف أو غيره من كتب المعتزلة في زمن المرابطين، حيث كانت الصّرامة الكافية للحيلولة دون هذا النوع من الفعل. يمثّل الفقيه ابن زرقون أحد بقايا رموز دولة الفقهاء المرابطيّة، الذين أصبحوا أقلية لا تقوى على الفعل، بسبب التّنكيل الموحدّي بهم، والتّغيّر الثقافي الجذري، الموازي لثورتهم السّياسية على دولة اللّتونيين.

لنتبين الاستقبال الذي حظي به كتاب أبي القاسم المعتزلي عند أشاعرة الغرب الإسلامي، نقف عند أهم الأسماء التي وقفنا عليها في القرن السابع؛ القرن الذي تلى زمن الإدخال، أو الثامن؛ أي بعد مهلة معتبرة من ذلك التاريخ، وننظر كيف تطورت تلك المواقف. ثم نُشير إلى أنّ هذه التقسيمات الزّمنية هي نسبية اعتباريّة، تبعاً لزمن وفاة المؤلفين لا غير؛ فإننا لا نستبعد أن يكون بعض المتوفّين في مطلع القرن السابع مثلاً، أنجزوا أعمالهم النقدية في زمن القرن السادس، أو ما بقي منه؛ فإنّ تلك الأربع أو الخمس سنوات المتبقية منه، كافية لإنجاز العمل.

5- حركة التأليف حول كتاب الزمخشري: بين النقد والنقض:

نعرض فيما يلي بعض الأسماء الأكثر تأثيراً في الغرب الإسلامي، ممن تصدّى للكشاف من حيث رد اعتزاله، والتنبيه على مخالفاته للمذهب الكلامي للمغاربة:

أ - أبو بكر يحيى السكوني (ت. 627هـ.): محاكمة الكشاف ما له وما عليه: هو يحيى ابن أحمد بن خليل السكوني، كان عالماً متحقيقاً بالأصلين، ورياسة في البلاغة والفصاحة: « جلس للتدريس بإشبيلية، فكان مجلسه أحفل مجلس، وأجمعه لأشتات المعارف، شرح مستصفي الغزالي، وقيد على تفسير الزمخشري، كتاباً سماه الحسنات والسيئات، أبدى فيه مستظرف غرائبه البيانية، وطرقه الاعتزالية»⁽²⁵⁾.

إنّ وصف مجلس السكوني بأنه جامع لأشتات المعارف؛ معناه عدم اكتفائه بالعلوم التقليدية المعتادة في مجالس عامة الفقهاء، ونقصد على الخصوص العلوم العقلية؛ من منطق وكلام. ولعل الإشارة إلى شرح مستصفي الغزالي كافية لإثبات هذا الأمر وتأكيد، فقد علمنا بالاستقراء أن دراسة المستصفي، في ظل غياب اهتمام المغاربة بأصول الفقه والتأليف فيه؛ إنما كان من شأن نخبة من المتضلعين بالعقليّات؛ كابن رشد الحفيد، وصاحبه أبي عبد الله الأصولي (ت. 612هـ.)، ومدرسة غزالية كبيرة ظهرت بوضوح مع أبي عبد الله الرمّامة (ت. 567 هـ.) بفاس. القصد من هذا أن الانفتاح على الفكر الاعتزالي، سواء كان بالرّد الصريح، أو الاختصار، أو الموازنة؛ كما هو شأن صاحب الحسنات

(25) - التُّنُبُكِّي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دارالكاتب، الطبعة الثانية، طرابلس 2000، ص. 632. وانظر: ابن الأبار محمد بن عبد الله، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ج. 4، ص. 167-168، ترجمة (3417).

والسيئات، كان من قبل طائفة من المشتغلين بالعلوم العقلية، كما كان من اهتمامات أصحاب العلوم اللسانية والبلاغية.

إن الاشتغال بالكشاف والمستصفي معاً، يُعد في الواقع نوعاً من الانفتاح على اتجاهات فكرية كانت محظورة، أو مُحْرِجة على الأقل حتى نهاية القرن السادس. فإذا كان الأمر جلياً بالنسبة للكشاف المتضمن لعقائد المعتزلة؛ فإن المستصفي لم يكن مرفوضاً في حد ذاته بسبب كونه كتاباً أصولياً؛ وإنما يرجع الأمر إلى الموقف الذي كان لعلماء المغرب من الغزالي بالذات، أدى بهم إلى الحادث الأليم المتجلي في إحراق كتابه الإحياء، وقد ورد في بعض الروايات أن الإحراق شمل جميع كتب الغزالي.

أياً كان الأمر، فإن هذا المتكلم الإشبيلي؛ الجامع لأشتات المعارف، لم يتعمد الرد على هذا المخالف المعتزلي، دون التعرّيج على مواطن الإحسان في عمله، بل سلك سبيل الإنصاف وقواعد الاعتراف، دون أن يضطر إلى مخالفة مذهبه واتجاهه الفكري. لقد ألزم السكوني في اشتغاله على كشاف الزمخشري، ذكر حسنات الكتاب وسيئاته، ووضع ذلك عنواناً لكتابه "الحسنات والسيئات"، ولعل هذا المنهج الذي سلكه أبو بكر، هو الذي يناسب المرحلة، حيث لم يعد الأمر يقبل الانغلاق، والتمنع عن كتاب في مستوى الكشاف، مع ما له من الحسنات في باب اللغة والبلاغة والنحو، وكذا بيان وجوه الإعجاز، وأنَّ كون صاحبه من المعتزلة؛ بل من كبار المعتزلة، لا يمنع من الإفادة منه، لا سيما عند الوقوف عند تلك المواطن الحادثة بالمذهب المعتمد، من لدن عليم خبير، فيبينها للناس، ويبين رجحان مذاهب أهل السنة عليها.

لا تُعد هذه الخطوة، التي قام بها أبو بكر السَّكُونِي، نوعاً من الإنصاف تُجاه الزَّمخَشَرِي الذي شهد له القريب والبعيد بالإجادة فحسب، بل إنَّ الأمر يتعدى ذلك إلى لحظة من لحظات الانعطاف في تاريخ الفكر المغربي، لحظة الانتقال من الرِّفْض والرَّدِّ، إلى مرحلة الأخذ الناقد، والتمييز المعقول بين جانبي الخطأ والإصابة لدى المخالفين، والانفتاح على مؤلفاتهم، مع الحذر اللازم؛ الانفتاح الذي لا يعني بالضرورة الانصهار أو المهادنة. بعبارة أخرى؛ لقد أصبح الفكر المغربي، بهذا الاعتبار، قادراً على المواجهة، بدل المقاطعة والرفض البات. إنَّ دراسة العلوم العقلية والمذاهب المخالفة، أصبحت ممكنةً، وبشكل مُعلن، مع أمثال السَّكُونِي، وإن تطلَّب الأمرُ الدِّفاع عن الفكر الأَهْلِي؛ فبِمُقارعة الحجَّة بِالْحِجَّة والبرهان بالبرهان، وإن تطلَّب الأمرُ الاعتراف للخصم فلا بأس بذلك، فلكلِّ حسناته وسيئاته.

ب - ابن خليل السكوني (ت. 717هـ): وكتابه التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز:

من حيث الوصف المادي، فهو كتاب ضخم، وقع لنا في نسخة القرويين في مجلدين⁽²⁶⁾، ولعل هذا الحجم الكبير، الناتج عن تعمق المؤلف وتفريعه في القضايا

(26) - راجع وصف المخطوط في: الفاسي محمد العابد، فهرس مخطوطات خزانة القرويين، قدم وترجم له ابنه محمد الفاسي الفهري، دارالكتاب، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1979-1399، ج. 1، ص. ص. 81-82. رقم المخطوط (39).

كما توجد بالخزانة نسخة أخرى، غير تامة، برقم (921)، راجعها عنها: الفاسي محمد العابد، فهرس خزانة القرويين، ج. 3، ص. 26. وعموماً فإنَّ نُسخ التمييز كثيرة، وصلت في بعض الإحصاءات إلى 26 نسخة، وهي أكثر من ذلك، فقد وجدنا إغفالاً لنسخة موجودة بالفعل كنسخة الخزانة الملكية بالرباط وغيرها. راجع: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، الجزء الأول، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمَّان 1989، ص. ص. 360-361.

المطروحة في الكتاب، هو الذي جعله فيما بعد، يضع عليه مختصراً، سماه المقتضب من التمييز.

مؤلف الكتاب؛ هو أبو علي عمر بن محمد بن خليل، الإشبيلي ثم التونسي. ينحدر من أسرة إشبيلية من بيوتات العلم فيها، غلب عليها علمُ الكلام، فأنجبت أشاعرة كباراً، كان لهم الفضل في التدريس والتأليف؛ وهي نفس الأسرة التي ينتمي إليها أبو بكر يحيى؛ صاحب الحسنات والسيئات، غير أنه يظهر من تتبع أخبار صاحب التمييز، أنه الاسم الأهم في هذه الأسرة الأشعرية الكبيرة (27).

يُعد كتاب التمييز، بحسب ما اطلعنا عليه، أهم ما وضعه المغاربة في الرد على المعتزلة بشكل عام، وتفسير الزمخشري بشكل خاص، ويبدو أن المحاولات الأولى للتهذيب، وأيضاً تلك التي اهتمت بالجمع بينه وبين تفسير ابن عطية، لم تُنه الجدلاً حول مشروعية تلقي وتدريس تفسير الزمخشري في الأوساط العلمية المغربية، فجاء هذا العمل الضخم ليغربل اعتزال الزمخشري من كشافه جملةً جملةً، وعبارةً عبارةً، فحاز بذلك قصبَ السبق في بابه.

إنَّ وجهة السَّكوني، لم تكن البلاغة ولا البيان، ولا وجوه الإعجاز التي اشتهر بها الكشاف، وكانت سبب غضِّ الطَّرف عن اعتزالية مؤلفه، وإنما كان همه الجانبَ الكلامي بالذات؛ ذلك الجانب المُشكل في هذا الديوان الاعتزالي. قبل الشروع في التمييز، وضع السَّكوني مقدمةً في أصول الدين، وبيان فساد أصول المذهب الاعتزالي في الاعتقاد، وهو الكتاب المسمى: مختصر في أصول

(27) - فيما يخص أبي علي السَّكوني وأسرته راجع كلاماً وافياً في: محفوظ محمَّد، معجم المؤلفين التونسيين. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت 1994، ج. 3، ص. 47-51.

الدين؛ مجموع من قطيعات كلام المتقدمين من أهل الحق والمتأخرين⁽²⁸⁾. ولعل عنايته بالتدريس، دفعته لتأليف كتاب المناظرات⁽²⁹⁾، لتدريب الطلبة على أصول النظر والمجّاج عن العقائد، كما دفعه الخوف على عقائد العوام، إلى وضع كتاب: لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام⁽³⁰⁾، ولعل من المفيد أن نشير، هنا، إلى أنّ الزمان كان عصر فتن واضطراب، خاصة في جزيرة الأندلس التي كانت تعيش آخر أيامها في ظل عقيدة التوحيد، وكان الزمان عصر الهجرة عن الضفة الأخرى من المتوسط كما هو شأن أسرة السّكوني نفسه التي نزلت تونس قادمةً من إشبيلية، في وقت تدهور الأحوال السياسية للمسلمين في الجزيرة الأندلسية.

يمكن قراءة اهتمامات السّكوني وحركة التأليف لديه؛ وخاصة في لحن العوام، بكونها حركة إصلاحية دفاعية بالأساس، تبنّى صاحبها حراسة العقائد السّنية كما اعتمدها أشاعرة المغرب، من تأثيرات الأفكار المسيحية المتسربة عن حروب الارتداد، كما حراستها من أفكار المذاهب والفرق المخالفة لأهل السنة الأشاعرة، الذين حرصوا طوال تاريخهم المغربي على مقاومة تسللها إلى فضائهم

(28) - يوجد مخطوطاً في الخزانة الملكية بالرباط رقم: 8780. وأيضاً 2595 ضمن مجموع. أنظر: خالد زهري، وعبد المجيد بوكاري، مراجعة وتقديم أحمد شوقي بنين، فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، منشورات الخزانة الحسنية بالرباط، دار أبي رقارق للطباعة والنشر، الرباط 2011-1432، ج.2، ص. ص. 885-887.

(29) - أنظر: السّكوني عمر بن محمد، عيون المناظرات، تحقيق سعد غراب، مع مقدمة وفهارس، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1976.

(30) - أول من اعتنى بالكتاب سعد غراب، في رسالته لنيل الدبلوم بباريس، ثم ظهرت نشرات أخرى. انظر: السّكوني عمر بن محمد، لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، تحقيق وتقديم سعد غراب، إشراف روجي أرنالديز (Roger Arnaldez)، (دبلوم الدراسات العليا، ليون 1966). ثم نُشر بتونس: يراجع، السّكوني عمر بن محمد، لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، تحقيق وتقديم سعد غراب، حوليات الجامعة التونسية، العدد 12، سنة 1975، ص. ص. 110-255.

المعرفي؛ خاصة وأنَّ الكشاف قد كسب نصيباً من المشروعية لدى بعض النخبة من المشتغلين بالعلوم اللسانية والعقلية.

في هذا الكتاب المخصص لحراسة العقائد، لم يغفل ذكرَ جار الله وتفسيره، الذي ملأ المغرب وشغل ناسه. قال في معرض تنبيهه على ما يُحترز منه من الكتب أو المواضع منها: « وأما تفسير الزمخشري، فأكثره اعتزال، وفيه مواضع انتهى فيها إلى الكفر، والعياذ بالله، وقد صنّفنا في الردّ عليه كتاباً سمّيناه بكتاب التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره لكتاب الله العزيز، كان ابتداءه والذي رحمه الله، ثم من الله سبحانه بتكلمته على يدي، فله الحمدُ على ذلك»⁽³¹⁾.

وعند العودة إلى التمييز الذي يبرهن على مكانة الزمخشري في اهتمامات هذا الأشعري الجلد، نجده يصرّح في تَقْدِمة كتابه، بملخص موقفه من الكشاف وصاحبه: «أما بعد فلها كان كتاب الله تعالى، هو العروة الوثقى [...]. وكان الزمخشري ممن تكلم على تفسيره؛ فمزج الأبحاث النحوية والنكت اللغوية بآراء اعتزالية، ومقاصد مخالفة للعقائد السنية، فمن طالع كتابه غير متمكن من علم أصول الدين؛ الذي هو في الحقيقة أصل كل العلوم، خيف عليه الهلاك بما أودع فيه من أنواع السموم، ولما رأيتُ هذا الأمر قد سرى في كثير من الناس، ألّفت هذا المجموع؛ نصيحةً للدين، وحمايةً لقواعد عقائد المسلمين»⁽³²⁾.

لم يلتفت ابنُ خليل، كثيراً إلى تبيان موقفه من الزمخشري، فذلك أمرٌ واضح بالنسبة إليه، بقدر ما ركز على التأثير الذي يمكن أن يُحدثه على "قواعد عقائد

(31) - السّكوني محمد بن خليل، لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، ص. 211.

(32) - السّكوني محمد بن خليل، التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في كتابه العزيز، مخطوط، خزانة القرويين برقم (39)، ج. 1، ص. 2.

المسلمين"، عند أولئك الذين لم يتضلعوا بعلم أصول الدين؛ وهو الكلام الأشعري كما هو معلوم، الذي حرص صاحب التمييز على التفخيم من مكانته، والرفع من منزلته؛ إذ هو أصل العلوم. وليست هذه الأشياء بالجديدة؛ فقد تقرر ابتناء كل معرفة إسلامية على البث في مسألة صحة الشرائع التي هي لب المسألة الكلامية، غير أن النظر فيما وراء كلام السكوني، يُسمع منه حديث عن خطورة الأمر وفداحته، وأن هذه المعارف المغربية المبنية على الأصل الأشعري، في خطر من جهة تماسكها وانسجامها، ما دام مخالف، بل مُخاصم، قد دخل في صميم بنيانها الأساس، وعلى رأس هذا البنيان، علم التفسير الذي هو العلم الأكثر انتشاراً، والأقرب إلى جميع المشتغلين بالمعرفة الإسلامية المبنية أساساً على القرآن الكريم. وليس هذا المفهوم من كلام المؤلف فحسب، بل هو صنو ما صرح به بقوله إن هذا الأمر "سرى في كثير من الناس". فعبارة "السُّموم" التي استعملها، دالة في الواقع على خُبث المادة وانتشاريتها.

هذا من جهة، أما جهة أخرى، فإننا نتساءل، بعيداً عن التسرع والقراءة الساذجة لانفعال هذا الرجل المحافظ على التقاليد الأشعرية، في وجه خطر اعتزالي، عن مدى دلالة السريان المشار إليه عن ظهور بقع من الأفراد أو جزر من المجموعات المتلبسة بالاعتزال، تحت تأثير وجود ومدارسه كتاب اعتزالي، سُحن بالمقالة العدلية التوحيدية سُحناً.

ثم ابتداء السكوني تمييزه، بتعقب ما ذكره الزمخشري في المقدمة، حيث تعرض لخلق القرآن، يقول: «باب ابتداء الرد على الزمخشري في مقاصده الاعتزالية وآرائه المخالفة للعقائد السنية: قول الزمخشري الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً منجماً مفتوحاً محتتماً، ثم أضاف إليه الفصول والغايات، ثم صرح

بمقصوده الذي أشار إليه من القول بخلق القرآن، وهو مذهبه؛ مذهب المعتزلة، فقال: وما هي إلا صفات مبتدأ مبتدع وسمات منشأ مخترع، يعني القرآن، فاعلموا وقاكم الله البدع والفتن، وجنبكم الأهواء والمحن، أن القول بخلق القرآن، قولٌ مبتدع في الإسلام شنعاء مخالفة لما عليه إجماع الأمة [...].⁽³³⁾ ثم انبرى أبو علي يردُّ اعتزال المؤلف، وينقضه عروة عروة، مؤكداً في كلِّ مرة على الإحالة على مختصره في أصول الدين؛ الذي هو المهاد النظري للاشتغال على الكشاف وتمييز اعتزاله ومحاصرته.

إذا كان صاحب الحسنة والسيئات، ذهب إلى إبراز الوجه المفيد من كتاب الزمخشري، فإنَّ صاحب التمييز لم يرف في كتاب الكشاف إلا كتاباً ذا خطورة على الفكر الأشعري، فوجب نخله وإسقاط هيمنته العلمية على الساحة المغربية. ولذلك اعتبرنا الأول معنياً بجانب النقد، والثاني بجهة النقض.

ج - ابن البناء المراكشي (ت.721هـ.) والحاشية على الكشاف:

يُعد ابن البناء المراكشي أحدَ كبار المُفكرين الذين أنجبهم المغربُ في القرن الثامن، وكان، مع تنوع معارفه وفرادته، موصوفاً بجودة التأليف، والتفوق على جميع معاصريه. أورد المقرئ في الأزهار، عن بعض المتأخرين: «وانتهت صناعةُ التأليف في علماء المغرب، على صناعة المشرق، لشيخ شيوخ العلماء في وقته؛ ابن البناء الأزدي المراكشي في جميع تصانيفه»⁽³⁴⁾.

(33) - السَّكُونِي محمد بن خليل، التمييز لما أودعه الزَّمخْشَرِي من الاعتزال في كتابه العزيز، مخطوط، خزانة القرويين برقم (39)، ج. 1، ص. 3.

(34) - المقرئ، أحمد بن محمد، أزهار الرياض في اخبار عيَّاض، ج. 3، ص. 23.

ومع تخصصه في العلوم البحتة، وعلوم التعاليم، غير أنه لم ينس نصيبه من علوم الشريعة؛ وعلى رأسها تلك المتعلقة بالقرآن الكريم، فألف عنوان الدليل في مرسوم التنزيل⁽³⁵⁾، فريد في بابه، ورسائل كثيرة متعلقة بالقرآن. ومما كتبه: حاشية على الزمخشري. وصفه ابن هيدور (ت. 816هـ.) بأنه سفيرٌ صغيرٌ غريب في معناه. وسماه ابن قنفذ (ت. 810هـ.) الطرر على الزمخشري، في بيان مواضع الاعتزال ليحذر من ذلك، ووسط الشبهة والجواب عنها⁽³⁶⁾. ولربما كان ابن البنا كتب أكثر من كتاب في موضوع الكشاف، فقد ذكر له اختصار على الكشاف⁽³⁷⁾.

وسواء كان الذي وضعه أبو العباس حاشيةً أو طرراً، أو اختصاراً، فإن عمله داخل تحت اهتمامات المدرسة العقلية المغربية، التي جمعت بين الانفتاح على التراث العقلي، مهما كان صاحبه مخالفاً من جهة، كما يفهم في إطار إبراز قدرة هؤلاء المنتحلين للتعاليم والعلوم العقلية على مواجهة أترابهم من المشاركة، سيما لو كانوا من المخالفين. وعموماً فإن أمثال ابن البنا هم المدممون عند نزول النوازل والإشكالات العويصة، ولا نستبعد، لنفس السبب، أن يكون عملُ ابن البنا بطلب من أحد أمراء عصره، أو أحد أشياخه.

(35) - يُنظر: ابن البنا المراكشي، أحمد بن محمد، عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، تحقيق هند شلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت 1990.

36 - يُنظر: محمد أبلان وأحمد جبار، مؤلفات ابن البنا المراكشي، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2001 ص. ص. 77-78.

(37) - يُنظر: ابن شقرون رضوان، "مؤلفات ابن البنا المراكشي وطريقته في الكتابة"، مجلة المناهل، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط- المغرب، العدد، 33، السنة 12، ربيع الثاني 1406، دجنبر 1985، ص. 212.

6- الجمع بين تفسيري ابن عطية والزمخشري:

في المفاضلة والمقارنة بين التفسيرين، يقول أبو حيان (ت. 745 هـ)، وهو الأنسب للحديث في مثل الموضوعات:

« وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي، الخوارزمي الزمخشري، وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير. وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هدا في الرمس، وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علوم؛ من منشور ومنظوم، ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكّن من علمي المعاني والاعراب، وفي خطبتي كتابيهما، وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان»⁽³⁸⁾.

أ - الغافقي (ت. 616 هـ) والجمع بين ابن عطية والزمخشري:

هو عبد الكبير بن محمد بن عيسى بن محمد بن بقي، أبو محمد الغافقي؛ مرسي الأصل، ونزل إشبيلية. ولد عام 536 هـ. تلمذ لجلّة من علماء وقته؛ على رأسهم أبوه، وأبو عبد الله ابن سعادة، وأبو الحسن بن هذيل، وأبو الوليد ابن رشد الفيلسوف (ت. 595) وله عنه إجازة، وأبو بكر بن الجدة. جمع علوماً كثيرة، غلب عليه في ذلك الفقه. وصفه ابن الزبير؛ كما في التكملة، بشيخ فقهاء وقته.

(38) - أبو حيان، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1413-1993، ج. 1، ص. 112. نشير هنا إلى أنّ خطأ ابتدعه صاحب التفسير والمفسرون وتبعه عليه آخرون يتعلق بنسبة المقارنة الواردة بين تفسيري ابن عطية والزمخشري إلى ابن بشكوال، في حين أن الكلام لأبي حيان، وسبب التوهم الوارد أنّ أبا حيان استطرد فقط ليذكر تاريخ وفاة ابن عطية اعتماداً على ابن بشكوال، فظن الناقل أنّ بقية الكلام له، فتنبّه. راجع: الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة (د. ت.)، ج. 1، ص. 308.

بذلك استحق وظيفة القضاء برندة، والنيابة عن القاضي أبي الوليد ابن رشد الحفيد بقرطبة، وأضاف إلى ذلك تقدُّمه في صناعة التوثيق. وأما الطب، فذكر صاحبُ نيل الابتهاج في سياق تعداد علومه: قائماً على مذهب مالك، متقدِّماً في الفتيا، مع تفنن في طب وغيره (39). ولعله أخذ بعض ذلك عن أبي الوليد ابن رشد.

ألف تفسيراً جمع فيه بين تفسيري ابن عطية و الزمخشري. يقول عنه تلميذه الرُّعيني: « وسمعت عليه كثيراً من السير لابن إسحاق، ومن البخاري، وسمعت عليه الشَّهاب غير مرَّة، وحضرت عنده قراءة مختصر ابن أبي زيد تَفَقُّهاً، وقرأتُ عليه وسمعتُ جملةً من كتابه في التفسير، الذي جمع فيه بين تفسيري الزمخشري وابن عطية، إلى زوائد أشبع بها القول في آيات الأحكام » (40). توفي بإشبيلية سنة (616هـ).

لسنا نعلم شيئاً عن هذا التفسير إلا ما هو مذكور هنا، وفي غيره من كتب التراجم، من الإشارة إلى وجوده ودراسته على مؤلفه، غير أننا نستفيد مما حكاه الرُّعيني من سماعه جملةً منه على مؤلفه، أنه تفسير كبير. من جهة أخرى، لا بد أن نلاحظ أن مؤلف الكتاب؛ هو من المشتغلين بالعلوم العقلية من جهة، ومن جهة أخرى بالطب، بل إنه تلميذ لأحد أرباب هذه العلوم؛ وهو الفيلسوف أبو الوليد ابن رشد، وهو أمر ولا شك ذو أهمية، إذ يؤكد أن الكشاف وغيره من كتب المخالفين، إنما اشتغل به هذا الصنف من أهل المعرفة بالذات؛ ونعني

(39) - التُّنْبُكِي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص. 278.

(40) - الرُّعيني، علي بن محمد الإشبيلي، برنامج شيوخ الرُّعيني، ص. 37، ترجمة (11).

أصحاب العلوم العقلية؛ كالفلاسفة والمتكلمين وغيرهم. وقد تقدم ما يشبه هذا الرأي في الحديث عن ابن البنا المراكشي.

ب- ابن الكباد (ت. 619هـ) والجمع بين تأليني ابن عطية والزمخشري: هو عبد الله بن محمد، من أهل إشبيلية؛ يعرف بابن الكباد، ويكنى أبا محمد، سمع الحديث من أبي محمد بن حوط الله، وأخذ علم الكلام عن أبي الحجاج بن نموي (ت. 614 هـ) وعول في نظره على ذكائه وتيقظه، وكان متحققاً بالعلوم على تفاريقها، مُتقدماً في ذلك، متفنناً ناقداً في غامضها⁽⁴¹⁾. إنَّ ابن الكباد، بتلمذته على ابن نموي، ينتمي إلى المدرسة الأشعرية المغربية الفاسية التي يُعتبر أبو عمرو السلاجي (ت. 574هـ) رائدها الأول؛ وهي مدرسة اعتنت بالأصلين والعلوم النظرية. ومعتمدُهم في أصول الدين، إرشادُ أبي المعالي، وفي أصول الفقه، مستصفي أبي حامد، وكتبه المنطقية في علومهم النظرية. وتعتبر هذه المدرسة ذات النزعة الغزالية، الإطار الذي ردَّ فيه أبو الحجاج المكلاطي (ت. 626هـ)، على الفلاسفة، في كتابه لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول⁽⁴²⁾. ويدخل العمل الذي قام به ابن الكباد، في إطار الانفتاح الذي عُرف به ذوو الاتجاه العقلي؛ الذين هم في نفس الآن، حُرَّاس الملة من ضلال الفلاسفة وانحراف أهل البدع، وعلى رأسهم المعتزلة.

(41) - ابن الأبار، التكملة، بشارعواد، دار الغرب الإسلامي، ج. 3، ص. 94-95.

(42) - أنظر: المكلاطي يوسف بن محمد، لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد علي حمدان، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - مطبعة أنفوبرانت، الطبعة الأولى، فاس 2012.

ج - أبو الحسين علي بن محمد الجياني (ت. 663هـ.) جمع بين تفسير ابن عطية والزمخشري:

هو تلميذ أبي علي ابن الشلوين (ت. 562هـ.)، وممن أخذ عنه، ابن عبد الملك المراكشي صاحب الذيل، وانتفع به في الطريقة الأدبية، وصفه بأنه "كان نحوياً ماهراً ذاكراً للغات والآداب، ثم ذكر أنه شرع في الجمع بين تفسيري الزمخشري وابن عطية، فخلص منه جملة، واخترم قبل إتمامه (43). وكان أبو الحسين هذا، ممن ألف في المعجزات النبوية؛ أي أنه كان ذا اهتمامات كلامية، غير أن توليه الكتابة السلطانية في دولة الرشيد من بني عبد المومن، قد يكون أحد الدوافع للاهتمام بالزمخشري، لحاجة كتاب الدولة إلى علوم اللغة وأفانين البيان، الأمر الذي أجمع كل من تكلم في الكشف أنه فاق فيه غيره.

د - ابن بزيمة التونسي (ت. 662هـ.) والجمع بين مقاصد الزمخشري وابن عطية:

لا زال هذا التفسير مخطوطاً بحسب علمنا، وسماه صاحبه البيان والتحصيل: المطلع على علوم التنزيل، الجامع بين مقاصد الزمخشري وابن عطية في تفسيرهما، المكل بزيادة من غيرهما، توجد منه قطعة بخزانة القرويين (44) بحروسة فاس.

(43) - ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، ج3، ص 242. وترجمته في نفس المصدر ص. 241-253.

(44) - يُنظر: الفاسي، محمد العابد، فهرس خزانة القرويين، ج. 1، ص. 72-73. وهي النسخة الوحيدة التي أشار إليها الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، ص. 256، معتمداً على فهرس خزانة القرويين.

هذا الكتاب هو المعروف بتفسير ابن بزيّة؛ وهو عبد العزيز بن إبراهيم ابن بزيّة التونسي (45).

يعدُّ ابن بزيّة من أهم أعلام القرن السابع الهجري في القطر التونسي، ينحدر بواسطة شيخه عبد السلام البرجيني، من مدرسة أبي عبد الله المازري (ت. 536)، الذي كان يُعد، إلى جانب كونه من كبار الفقهاء المالكية لوقته، رائد الدراسات العقلية (46).

وقد تميّز ابن بزيّة بجمعه بين التبريز في العلوم العقلية، وتعمُّقه في المعارف الصوفية. فجاءت مؤلفاته، تبعاً لذلك، متنوّعة بحسب هذه الفنون، منها: الإسعاد في شرح الإرشاد، لإمام الحرمين (47)، ومنهاج العوارف إلى روح المعارف،

(45) - في ترجمة ابن بزيّة انظر: التُنْبُكِي، نيل الابتهاج، ص. 268، الحجوي، محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الرباط (د.ت)، ج. 4، ص. 67، مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، القاهرة 1349، ص. 190، محفوظ محمّد، معجم المؤلفين التونسيين، ص. 95-97.

(46) - يُعد المازري في الواقع أحد أفراد العلماء المشتغلين بالعلوم العقلية ما جعله يتجاسر بالرد على الغزالي والتعليق على رسائل إخوان الصفا، وشرح البرهان لأبي المعالي الجويني، فسَمَّاه المحصول من برهان الأصول، وقد قال عنه السبكي، بسبب ذلك الشرح (هذا الرَّجُل من أذكي المغاربة قريحةً وأحدِهِم ذهنًا حيث اجتراً على شرح البرهان وهو لغز الأُمَّة الذي لا يحوم نحو حماه ولا يدندن حول مغزاه إلا غَوَّاص على المعاني ثاقب الدِّهن مبرِّز في العلم). راجع: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى الحلبي الباني، القاهرة 1964 - 1383، ج. 6، ص. 243.

(47) - توجد منه نسختان خطيتان بالمكتبة الوطنية التونسية الأولى برقم (20083)، والثانية (604)، واعتماداً عليهما نُشر الكتاب في الكويت نشرة كئناً نرجولو أخذت من المحقّقين عناية أكبر، من حيث إخراج النص ووضع فهرس علمية جيدة للكتاب. هذا بالإضافة إلى أنّ المحقّقين أغفلا نسخة في غاية الأهمية، نافعة في المقابلة، تحتفظ بها خزانة القرويين، عليها خاتم المنصور السَّعدي وتحببُها لها على الخزانة.

يُنظر: ابن بزيّة عبد العزيز بن إبراهيم، الإسعاد في شرح الإرشاد، تحقيق عبد الرزاق سرور وعماد السهيلي، دار الضياء، الطبعة الأولى، الكويت 1435-2014. وأيضاً: الفاسي محمد العابد، فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ج. 3، ص. 330-331، رقم المخطوط (1272).

وروضة المنتسبين في شرح التلقين⁽⁴⁸⁾، وشرح الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، وشرح البرهانية للسلاجي. وقد تميّز ابنُ بزيّة بفضول علمي زائد، وانفتاح على الفلسفة والعلوم العقلية، تخرّج على يديه ثلّة من الأكابر؛ على رأسهم ابن زيتون الذي وصفه ابنُ خلدون بأنّه أولُ من أظهر كُتب الرازي في المغرب⁽⁴⁹⁾.
أول ما يرد في موضوع البيان والتحصيل، أنه كتاب موجود وجوداً مادياً في خزانات المخطوطات، منها النسخة المحفوظة في خزانة القرويين، والتي تمكنا من الاطلاع عليها، فوجدنا عنوانها كما أثبتناه. وقد وجدناه رجلاً جمع بين التبحر في العلوم النقلية والعقلية، له باع في التصوف وعلوم القوم.

7- ابن العابد الفاسي (ت. 762هـ): اختصار الكشّاف وإزالة الاعتزال عنه:

محمد بن علي بن العابد الأنصاري، أصله من مدينة فاس، وبها أخذ عن أبي العباس أحمد بن قاسم بن البقال الأصولي، وأبي عبد الله بن البيوت المقرئ، وعن الزاهد أبي الحسن بن أبي الموالي، وغيرهم. وانتقل إلى غرناطة؛ حيث تولى الحجابة في الدولة النصرانية، هناك. كان إماماً في الكتابة والأدب، واللغة والنحو والتاريخ، متحقّقاً بعلوم عديدة، ماهراً بالفرائض والحساب والبرهان عليه، كما كانت له عنايةٌ بالحديث، واختصّ بكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي (ت. 581هـ).

(48) - أنظر: ابن بزيّة عبد العزيز، روضة المنتسبين في شرح التلقين، دراسة وتحقيق عبد اللطيف زكّاغ، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت 2010-1431.

(49) - ابن خلدون، المقدّمة، ج. 5، ص. 185-186.

واضح من علومه المختلفة، وتكوينه الموسوعي، أنّ هذا الفقيه الفاسي كان ذا فضول علمي غير محدود، غير أنّ عنايته باللغة والأدب، تكاد تغلب عليه، الأمر الذي يفسّر عنايته بتفسير الكشّاف، والعكوف عليه، لاحتوائه المادة اللغوية العالية، والأدب الرّصين، والبلاغة الفائقة. ولذلك عمد إلى اختصاره اختصاراً تهذيباً؛ لتخليصه من الاعتزال. قال عنه صاحب الجذوة: «واختصر التّفسير للزّمخشري، وأزال عنه الاعتزال»⁽⁵⁰⁾.

ويظهر أنّ اهتمام ابن العابد بعلم الكلام، كان بالقدر الذي يؤهله للرد على جار الله الزّمخشري، وإزالة الاعتزال عن كشافه، وهو أمر تؤكده دراسة هذا العلم المشار إليه أعلاه بـ "علم الأصول"، الذي ليس إلا أصول الدين على مذهب الأشاعرة. كما يشير اهتمامه بالحساب إلى انفتاحه على علوم التعاليم، بل لا نستبعد اطلاعه على العلوم الفلسفية؛ لأننا وجدنا أنّ هذا النوع من المفكرين الأندلسيين، وخاصة المشتغلين منهم في البلاط السلطاني؛ حيث هذه العلوم رائجة، غالباً ما يكون لهم نوع اطلاع على هذا الفنّ من المعرفة، وهو أمر يؤكده أيضاً ما تمت الإشارة إليه من أنه "كان متحقّقاً بعدة علوم".

كلّ ذلك يؤكّد أنّ مختصر الكشّاف، كان من آحاد العلماء الذين توسعوا في المعارف، وأخذوا من كل فنّ، بحيث تجرّأ على كشاف الزّمخشري بالاختصار

(50) - ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، ج.5، ص.ص. 227-231. ترجمة (127)، وانظر أيضاً: ج.1، ص.ص. 552-554. ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، حقّق نصّه ووضع مقدّمته وحواشيه محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1974-1974، ج.2، ص.ص. 287-288. ابن القاضي، أحمد بن محمد، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1973، ص. 231، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت 1989-1989، ج.1، ص.ص. 181-182.

المتضمن للاختصار والرد. وقد وصفه ابن الخطيب بأنه: « لم يفتر قط من قراءة أو درس أو نسخ أو مطالعة، ليله ونهاره. لم يكن في وقته مثله»⁽⁵¹⁾.

إنَّ مكانة ابن العابد العلمية، والمتجلية في تصرفه في أنواع المعارف، كانت شرطاً أساسياً، لعمل نقدي كبير، هو إزالة الاعتزال عن كتاب الزمخشري. فإذا كُتِّبَ لا نملك كتاب الرجل، إذ لا نعلم عن وجوده شيئاً، فإنَّ حكاية الإزالة تُحيل على معنى الصنعة المقتضية لمعاني الحك والفرك، والغربة والتصفية، طالما أنَّ هناك التباساً بين مكونات معينة، لا يمكن تمييز بعضها عن بعض، ولا تجلية الخفي منها وإظهاره. وبقدر المعارف التي ضاهى بها ابن العابد غريمه صاحب الكشاف، بقدر ما يكون نجاح في امتحان صنعة الإزالة هاته التي زعم.

من جهة أخرى، وهي جهة تاريخ العلوم، يبدو أن درس التفسير في المغرب، لم يعد مطيقاً حكاية النقد والتحشية، وإثارة اللغط حول كتاب صار أكيداً أنه يحمل من المعارف والعلوم، ما الحاجة إليه في هذا القطر متأكدة، والاستغناء عنه محال؛ إنَّها نقطة انعطاف أعادت طرح سؤال المشروعية، ومسوغات الإدخال التي قدمناها أعلاه، غير أنه الآن وُضع بشكل آخر، وفي شروط أخرى، فالآن عاد السؤال حول كتاب رجل معتزلي، من كبارهم، وقد عمَّت البلوى بكتابه وظهر فضله، على سوء معتقد صاحبه، أما حين الإدخال فكان عقيب ظهور نسخة منه، كان بالإمكان السعي بصاحبه، فيؤخذ على يده، الأمر الذي علمنا أنه لم يحدث، ولربما كانت خطوة الإدخال نفسها، بعلم من بيده الأمر

(51) - ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج. 2، ص. 287.

السلطاني وتأيدته، يؤكد ذلك ما تقدم من أنّ المعارض كان رجلاً محسوباً على الجناح المناهض لتصرفات الموحدّين في المجال الثقافي.

أياً كان الأمر، فإن وجود نسخة مغربية من الكشاف، وقد ذهب اعتزاله، وتغيّر اسم مؤلفه، إلى مختصر مغربي فاسي، من إيالة السلطنة النصرية في غرناطة؛ عاصمة ما بقي من الأندلس، ليطلعنا أنّ قوة الفعل المشرقي في المعرفة المغربية، مهما بلغ مداه، فإنّ إعادة التصنيع، بعد التقليل والنظر والجدل، هو الفعل المغربي الأخص، الذي يُمارس على هذه المعارف الواردة على المغرب، من عواصم الثقافة الإسلامية المشرقية، وليس أبداً ردّ فعل أو انعكاس، وإنما فرز ونخل وتصنيف وتحييد، بمقتضى فلسفة ذرائعية، ترسخت عن كبار أهل العلم والسياسة في المغرب، في تدير أمر المعرفة ومجالها التداولي.

مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة
المغرب وتراث المتوسط.

مؤسسة بحثية متخصصة في الفكر المغربي-
الأندلسي والدراسات التراثية.

Rawafed Center for Studies and Research
in the Maghreb Civilization and the
Mediterranean Heritage.

A Research Institution Specialized in
Maghreb-Andalusian thought and Heritage
Studies.

Email: centrerawafed@gmail.com



centrerawafed